

Distr.: General
3 June 2019
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة الخامسة والعشرون

كينغستون، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسلطة الدولية

لقاع البحار للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣

تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسلطة الدولية لقاع البحار: مشروع مؤشرات الأداء للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - في الدورة الرابعة والعشرين، اعتمدت الجمعية الخطة الاستراتيجية للسلطة الدولية لقاع البحار للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ (ISBA/24/A/10).

٢ - وكخطوة تالية في عملية وضع الخطة الاستراتيجية، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقوم بإعداد خطة عمل رفيعة المستوى للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ وتضمينها مؤشرات الأداء الرئيسية وقائمة بالنواتج، مع مراعاة الموارد المالية والبشرية المتاحة (المرجع نفسه، الفقرة ٣). وسيقدم مشروع خطة العمل الرفيعة المستوى (ISBA/25/A/L.2) إلى الجمعية للنظر فيه واعتماده خلال الدورة الحالية للسلطة.

٣ - ويكمل هذا التقرير خطة العمل الرفيعة المستوى من خلال تقديم مشروع مؤشرات أداء ووضعت لتقييم أداء السلطة فيما يتعلق بتنفيذ التوجهات الاستراتيجية الواردة في الخطة الاستراتيجية (انظر المرفق). ويرد مشروع مؤشرات الأداء مشفوعا بوصف موجز للأسس المنطقية التي تستند إليها المؤشرات.



ثانياً - وضع مؤشرات الأداء

- ٤ - كانت الخطة الاستراتيجية هي الأساس الذي استُئيد إليه في وضع مؤشرات الأداء. وبناءً على ذلك، ترتبط المؤشرات الواردة في المرفق بأولويات السلطة في كل من التوجهات الاستراتيجية. وقد وُضع كل من مؤشرات الأداء بغرض إتاحة رصد وقياس الإنجازات المتحققة في إطار الخطة الاستراتيجية على امتداد فترة السنوات الخمس المحددة لها.
- ٥ - ومن المسلم به أن مؤشرات الأداء سيستمر تنقيحها وربما حتى تقليص عددها بمرور الزمن، مع استخدام السلطة لها وإعدادها التقارير بشأنها. وتدمج مؤشرات الأداء الواردة في المرفق ما أُجري من تغييرات استناداً إلى التعليقات الواردة من الجهات المعنية أثناء المشاورة العامة التي دامت شهراً، في أيار/مايو ٢٠١٩.
- ٦ - وفيما يتعلق برصد التقدم المحرز وتقييمه، تجدر الإشارة إلى أن أول تقييم يُجرى لجميع مؤشرات الأداء لعام ٢٠١٩ (لكي تنظر فيه الجمعية في عام ٢٠٢٠) ينبغي أن يشكل خط الأساس لرصد التحسينات الممكنة في المؤشرات. وبناءً على ذلك، سيقدّم التقييم الأول لمؤشرات الأداء، الذي سيُجرى في نهاية عام ٢٠١٩، البيانات المرجعية لبقية الفترة قيد النظر.
- ٧ - وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن العمل الجاري لوضع مؤشرات الأداء هو عملية طويلة الأجل، لا سيما في أعقاب خطة استراتيجية معتمدة حديثاً. ولذلك يُستصوب أن تبقى مؤشرات الأداء المتفق عليها في هذه المرحلة قيد الاستعراض وأن تُقيّم بانتظام لقياس قدرتها على رصد التقدم المحرز في تنفيذ التوجهات الاستراتيجية.
- ٨ - ويتضمن مرفق هذا التقرير مشروع مؤشرات الأداء مشفوعاً بأسسها المنطقية وتوضيحاً للكيفية التي ستسهم بها المؤشرات في تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التوجهات الاستراتيجية.

مشروع مؤشرات الأداء والأسس المنطقية

التوجه الاستراتيجي ١

أداء دور السلطة في سياق عالمي

١ - على نحو ما ورد ذكره في استعراض السياق والتحديات اللذين تعايشهما المنظمة في الخطة الاستراتيجية، يتمثل أحد التحديات التي تواجهها السلطة الدولية لقاع البحار في المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، ولا سيما الهدف ١٤ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، من خلال تنفيذ المهام الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الموكلة إليها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق عام ١٩٩٤ المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢.

٢ - ويكمن أحد المؤشرات المحددة التي ستمكن السلطة من تقييم مدى كفاءتها في تحقيق هذا الهدف في البرامج والمبادرات التي أعدتها المنظمة والتي تسهم في تحقيق الأهداف والغايات ذات الصلة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (مؤشر الأداء ١-١).

٣ - وعلاوة على ذلك، يوفر عدد التحالفات الاستراتيجية والشراكات القائمة مع منظمات إقليمية وعالمية رؤى متعمقة لمستوى مشاركة السلطة في الجهود الدولية المبذولة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين التعاون في مجال حفظ الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام (مؤشر الأداء ٢-١).

٤ - ويمثل التصديق على الصكوك القانونية التأسيسية الرئيسية الخطوة الأولى تجاه أداء دور السلطة بالكامل في سياق عالمي. ومن ثم، فإن عدد الدول التي صدقت على الاتفاقية (مؤشر الأداء ٣-١) واتفاق عام ١٩٩٤ (مؤشر الأداء ٤-١) والبروتوكول المتعلق بامتيازات وحصانات السلطة الدولية لقاع البحار ١٩٩٨ (مؤشر الأداء ٥-١)، أو انضمت إليها، ينطوي على أهمية خاصة أيضا. ومن شأن رصد معدل التصديق على هذه الصكوك والانضمام إليها أن يمكن السلطة من تتبّع تطورها والشروع في أنشطة محددة، إذا اتفقت على ذلك، لتشجيع التصديق والانضمام.

٥ - ويتمثل مؤشر قِيم أيضا في عدد الدول الأعضاء التي أودعت لدى الأمين العام خرائط أو قوائم بالإحداثيات الجغرافية لنقاط الإسناد تعين حدود الولايات الوطنية، بما في ذلك تعيين حدود الجرف القاري فيما يتجاوز مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط أساس البحر الإقليمي (مؤشر الأداء ٦-١).

٦ - وقد أفضى النظر في عوامل قياس تنفيذ التوجه الاستراتيجي ١، المذكورة أعلاه، إلى تحديد المؤشرات التالية:

مؤشر الأداء

١-١	عدد البرامج والمبادرات التي تشرف عليها السلطة وتسهم في تحقيق الأهداف والغايات ذات الصلة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
٢-١	عدد التحالفات والشراكات الاستراتيجية القائمة مع المنظمات الإقليمية والعالمية بهدف تحسين التعاون في مجال حفظ الموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام
٣-١	عدد الدول التي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو انضمت إليها
٤-١	عدد الدول التي صدقت على الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢
٥-١	عدد الدول الأطراف التي صدقت على البروتوكول المتعلق بامتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها
٦-١	عدد الدول الأعضاء في السلطة التي أودعت لدى الأمين العام خرائط أو قوائم بالإحداثيات الجغرافية لنقاط الإسناد تعين حدود الولايات الوطنية، بما في ذلك تعيين حدود الجرف القاري فيما يتجاوز مسافة ٢٠٠ ميل بحري من خطوط أساس البحر الإقليمي

٧ - والبيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء ٢-١ إلى ٦-١ متاحة ويمكن الاستفادة بها. وستتاح البيانات المتعلقة بمؤشر الأداء ١-١ تدريجياً، لأنها تتوقف على تنفيذ البرامج والمبادرات من جانب السلطة.

التوجه الاستراتيجي ٢

تعزيز الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة

٨ - تتمثل الوسيلة الأساسية التي يتعين على السلطة بواسطتها تنظيم الأنشطة وتنفيذها ومراقبتها في المنطقة لصالح الإنسانية جمعاء في اعتماد القواعد والأنظمة والإجراءات وتطبيقها تطبيقاً موحداً. وإضافة إلى ذلك، فقد نص اتفاق عام ١٩٩٤ على اعتماد القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بإجراء الأنشطة في المنطقة مع مضي تلك الأنشطة قُدماً. بيد أنه، كما ورد في الخطة الاستراتيجية (ISBA/24/A/10)، الفقرة (١١)، إذا اعتمدت الأنظمة التي تنظم الاستكشاف، يتمثل التحدي الآن في اعتماد أنظمة سليمة ومتوازنة للاستغلال. ولذلك، ينبغي أن يكون المؤشر الأول لتتبع أداء السلطة فيما يتعلق بتعزيز الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة هو اعتماد القواعد والأنظمة والإجراءات، وكذلك المعايير والمبادئ التوجيهية، التي ستغطي جميع مراحل التنقيب عن المعادن واستغلالها (مؤشر الأداء ٢-١).

٩ - وإضافة إلى ذلك، ثمة ثلاثة مؤشرات أخرى تعتبر مهمة. فالمؤشر الأول هو عدد الدول الراعية التي سنت قوانين متعلقة بقاع البحار العميقة لتنظيم وإدارة أنشطة المتعاقدين في المنطقة (مؤشر الأداء ٢-٢). والثاني هو عدد حلقات العمل التقنية، بما في ذلك حلقات العمل الافتراضية التي تُجرى من خلال أدوات تعاونية على الإنترنت، والتي تُعقد بهدف دعم الدول الأعضاء في تنفيذ النظام القانوني الحاكم لأنشطة قاع البحار العميقة في المنطقة (مؤشر الأداء ٢-٣). والثالث هو عدد البرامج والمبادرات التي تنفذها السلطة وتسهم في التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها الدول النامية في التنفيذ الفعال للوكوك القانونية الدولية ذات الصلة بالموضوع والتي تنظم الأنشطة في المنطقة (مؤشر الأداء ٢-٤).

١٠ - وقد أفضى النظر في عوامل قياس تنفيذ التوجه الاستراتيجي ٢، المذكورة أعلاه، إلى تحديد المؤشرات التالية:

مؤشر الأداء	
١-٢	اعتماد قواعد وأنظمة وإجراءات للاضطلاع بالأنشطة في المنطقة، وإحراز تقدم نحو اعتماد ما يتصل بها من معايير ومبادئ توجيهية لازمة لفعالية تنفيذها
٢-٢	عدد الدول الراحية التي سنت قوانين متعلقة بقاع البحار العميقة لتنظيم وإدارة أنشطة المتعاقدين في المنطقة
٣-٢	عدد حلقات العمل التقنية وحلقات العمل المحددة الهدف، بما في ذلك حلقات العمل الافتراضية التي تُجرى من خلال أدوات تعاونية على الإنترنت، والتي تُعقد بهدف دعم الدول الأعضاء في تنفيذ النظام القانوني الحاكم لأنشطة قاع البحار العميقة في المنطقة
٤-٢	عدد برامج السلطة ومبادراتها التي تسهم في التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها الدول النامية في التنفيذ الفعال للصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بالموضوع والتي تنظم الأنشطة في المنطقة

١١ - والبيانات المتعلقة بجميع مؤشرات الأداء المقترحة حاليا في إطار التوجه الاستراتيجي ٢ متاحة ويمكن الإفادة بها.

التوجه الاستراتيجي ٣ حماية البيئة البحرية

١٢ - يمثل ضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن الأنشطة المضطلع بها في المنطقة، من خلال وضع قواعد وأنظمة وإجراءات، عنصرا أساسيا من عناصر ولاية السلطة. وبناءً على ذلك، ينص اتفاق عام ١٩٩٤ على أن اعتماد القواعد والأنظمة والإجراءات التي تتضمن المعايير المطبقة لحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها (اتفاق عام ١٩٩٤، المرفق، الفقرة (٥) (ز) من المادة ١) هو إحدى المسائل التي يتعين أن تركز عليها السلطة في الفترة الممتدة من بدء نفاذ الاتفاقية إلى الموافقة على أول خطة عمل للاستغلال.

١٣ - ومن ثم، سيقم أداء السلطة فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف عن طريق قدرتها على اعتماد إطار تنظيمي قابل للتكيف وعملي ومجدد تقنياً لإدارة الأنشطة في المنطقة على نحو مسؤول بيئياً، وما يرتبط بذلك الإطار من معايير ومبادئ توجيهية بيئية (مؤشر الأداء ٣-١).

١٤ - وسيمثل عدد الخطط الإقليمية للإدارة البيئية الجاري اعتمادها وتنفيذها مؤشرا مهما أيضا على أداء السلطة فيما يتعلق بالوفاء بولايتها ومسؤولياتها، على النحو المبين في الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤ (مؤشر الأداء ٣-٢). ومن نفس المنطلق، يوفر رصد عدد المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة، التي أنشئت بعد تحديدها على أساس أفضل المعلومات العلمية المتاحة في سياق تصميم واعتماد الخطط الإقليمية للإدارة البيئية، مؤشرا جيدا للأداء (مؤشر الأداء ٣-٣).

- ١٥ - وتلتزم السلطة أيضا بضمان جمع البيانات البيئية وتبادلها في إطار من التعاون والشفافية. وسيتمثل مؤشر أداء مهم في قدرة السلطة على ضمان اطلاع عامة الناس على المعلومات البيئية (مؤشر الأداء ٣-٤).
- ١٦ - وقد أفضى النظر في عوامل قياس تنفيذ التوجه الاستراتيجي ٣، المذكورة أعلاه، إلى تحديد المؤشرات التالية:

مؤشر الأداء

١-٣	اعتماد إطار تنظيمي قابل للتكيف وعملي ومجدد تقنياً لإدارة الأنشطة في المنطقة على نحو مسؤول بيئياً، وما يرتبط بذلك الإطار من معايير ومبادئ توجيهية بيئية
٢-٣	عدد الخطط الإقليمية للإدارة البيئية التي يجري اعتمادها وتنفيذها
٣-٣	عدد المناطق ذات الأهمية البيئية الخاصة التي أنشئت بعد تحديدها على أساس أفضل المعلومات العلمية المتاحة
٤-٣	توافر المعلومات البيئية لعامة الناس

- ١٧ - والبيانات المتعلقة بجميع مؤشرات الأداء المقترحة حالياً في إطار التوجه الاستراتيجي ٣ متاحة ويمكن الإفادة بها.

التوجه الاستراتيجي ٤

تعزيز إجراء البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه

- ١٨ - ينصب تركيز التوجه الاستراتيجي ٤ على واجب السلطة المتعلق بتعزيز إجراء البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه، وبتنسيق ونشر نتائج هذا البحث والتحليل عند توافرها (الفقرة ٢ من المادة ١٤٣ من الاتفاقية). وهذا ينطوي بالضرورة على لزوم تحسين التنسيق بين الجهات المعنية، بسبل منها اعتماد استراتيجيات ترمي إلى زيادة التأزر وتعبئة الموارد الكافية. وبناءً على ذلك، سيجري رصد عدد التحالفات والشراكات الاستراتيجية القائمة التي تساهم في تحقيق التوجه الاستراتيجي ٤ (مؤشر الأداء ٤-١). ويكمن مؤشر مهم آخر في عدد هذه التحالفات والشراكات الاستراتيجية التي تساهم بفعالية في تعزيز تبادل البيانات والمعلومات وتوسيع نطاقه (مؤشر الأداء ٤-٣).
- ١٩ - وإضافةً إلى ذلك، ينبغي أيضاً اعتبار قدرة المنظمة على نشر نتائج البحث والتحليلات من خلال قاعدة بياناتها مؤشراً رئيسياً للأداء (مؤشر الأداء ٤-٢).
- ٢٠ - وقد أفضى النظر في عوامل قياس تنفيذ التوجه الاستراتيجي ٤، المذكورة أعلاه، إلى تحديد المؤشرات التالية:

مؤشر الأداء

١-٤	عدد التحالفات والشراكات الاستراتيجية التي تساهم في تعزيز البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه
٢-٤	عدد المنشور من نتائج البحث ومن التحليلات، بما في ذلك ما يرد من المتعاقدين، عن طريق قاعدة بيانات السلطة
٣-٤	عدد التحالفات والشراكات الاستراتيجية التي تساهم في تعزيز تبادل البيانات والمعلومات وتوسيع نطاقه

٢١ - والبيانات المتعلقة بجميع مؤشرات الأداء المقترحة حاليا في إطار التوجه الاستراتيجي ٤ متاحة ويمكن الإفادة بها.

التوجه الاستراتيجي ٥

بناء قدرات الدول النامية

٢٢ - يركز التوجه الاستراتيجي ٥ على دور السلطة في كفاءة الفعالية في وضع وتنفيذ تدابير بناء القدرات، وتلبيتها احتياجات الدول النامية، التي تحدد من خلال عمليات شفافة تشارك فيها هذه الدول مشاركة كاملة (مؤشر الأداء ٥-١).

٢٣ - من ثم، سيجري رصد أداء السلطة في تحقيق التوجه الاستراتيجي ٥ من خلال مجموعة من المؤشرات. ومما لا شك فيه أن أعداد الموظفين المؤهلين الذين شاركوا من بلدان نامية في أنشطة بناء القدرات التابعة للسلطة تمثل مؤشرا هاما على الأداء العام للبرامج التي تنفذها السلطة (مؤشر الأداء ٥-٢). إلا أنه سيكون من المهم أيضا تحديد النسبة المئوية لأنشطة بناء القدرات ذات الأثر الطويل الأمد على الدول المستفيدة منها (مؤشر الأداء ٥-٣).

٢٤ - وسيقدم عدد النساء المشاركات من الدول النامية في برامج بناء القدرات التابعة للسلطة دليلا حاسما أيضا على مدى التزام المنظمة بمعالجة الفجوة القائمة بين الجنسين (مؤشر الأداء ٥-٤).

٢٥ - وسيولى اهتمام خاص أيضا لعدد الموظفين المؤهلين الذين استفادوا من التدريب الممول من صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة (مؤشر الأداء ٥-٥). وبالنظر إلى أن مسار الأداء فيما يتعلق بهذه المؤشرات سيعتمد على مدى توافر الأموال في صندوق الهبات، فسيجري كذلك رصد عدد المتبرعين لصندوق الهبات من الأعضاء وغير الأعضاء في الهيئة (مؤشر الأداء ٥-٦ و ٥-٧).

٢٦ - وقد أفضى النظر في عوامل قياس تنفيذ التوجه الاستراتيجي ٥، المذكورة أعلاه، إلى تحديد المؤشرات التالية:

مؤشر الأداء

١-٥	تحديد الاحتياجات الخاصة للدول النامية في مجال بناء القدرات بحسب الدول النامية المحددة
٢-٥	عدد العلماء والفنيين المؤهلين المشاركين من الدول النامية في برامج بناء القدرات التابعة للسلطة
٣-٥	النسبة المئوية لأنشطة بناء القدرات ذات الأثر الطويل الأمد على الدول الأعضاء المستفيدة منها
٤-٥	عدد الموظفين المؤهلات المشاركات من الدول النامية في برامج بناء القدرات التابعة للسلطة
٥-٥	عدد الموظفين المؤهلين الذين استفادوا من التدريب الممول عن طريق صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة
٦-٥	عدد المتبرعين لصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة من أعضاء السلطة
٧-٥	عدد المتبرعين لصندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة من غير الأعضاء في السلطة

٢٧ - والبيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء ١-٥ و ٢-٥ و ٥-٥ إلى ٧-٥ متاحة ويمكن الاستفادة بها. ويلزم استخلاص البيانات المتعلقة بمؤشري الأداء ٣-٥ و ٤-٥.

التوجه الاستراتيجي ٦

ضمان المشاركة المتكاملة تكاملا تاما للدول النامية

٢٨ - يمثل تشجيع مشاركة الدول النامية في الأنشطة المضطلع بها في المنطقة ركنا مهما من ولاية السلطة. والخطوة الأولى نحو تحقيق ذلك الهدف هي معالجة التحديات المحددة التي تواجهها الدول النامية في حضور اجتماعات السلطة والمشاركة فيها. لذلك، لا بد من رصد العدد الإجمالي لحاضري الاجتماعات الرسمية للسلطة ومعددهم من الدول النامية الأعضاء في السلطة، بما في ذلك الدول غير الساحلية والمحرومة جغرافيا والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا (مؤشر الأداء ٦-١).

٢٩ - وقد أنشئ صندوقان استثماريان مكرسان للتبرعات بغرض تغطية تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة المالية واللجنة القانونية والتقنية وأعضاء المجلس. وسيقدم رصد عدد أعضاء هذه الأجهزة الذين استفادوا من هذين الصندوقين كل عام دلالة مفيدة على أثر هذا النوع من الصناديق وضرورته (مؤشرا الأداء ٢-٦ و ٣-٦). وبناء على ذلك، سيمثل رصد عدد المتبرعين، سواء من الدول الأعضاء أم غير الأعضاء في السلطة، لهذين الصندوقين مؤشرا جيدا على الجهود التي تبذلها السلطة لتشجيع الأعضاء والمراقبين وغيرهم من الجهات المعنية على التبرع للصندوقين (مؤشرا الأداء ٤-٦ و ٥-٦).

٣٠ - والآلية الأخرى الواردة في الخطة الاستراتيجية لضمان المشاركة المتكاملة تكاملا تاما للدول النامية في الأنشطة في المنطقة هي تحديد النهج الممكنة لتسيير أعمال المؤسسة بصورة مستقلة (ISBA/25/A/10، التوجه الاستراتيجي ٥-٦)، بما في ذلك الإجراءات والمعايير المتعلقة بإقامة المشاريع المشتركة. وهذا الهدف الاستراتيجي، لأهميته، ينبغي أن يكون موضوع مؤشر محدد (مؤشر الأداء ٦-٦).

٣١ - وقد أفضى النظر في عوامل قياس تنفيذ التوجه الاستراتيجي ٦، المذكورة أعلاه، إلى تحديد المؤشرات التالية:

مؤشر الأداء

١-٦	عدد الأعضاء الذين يحضرون اجتماعات السلطة من الدول النامية ونسبتهم المئوية (حسب الاجتماع) بما في ذلك الدول غير الساحلية والمحرومة والدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا
٢-٦	عدد أعضاء اللجنة المالية واللجنة القانونية والتقنية من الدول النامية الذين استفادوا من صندوق التبرعات الاستثماري
٣-٦	عدد أعضاء المجلس من الدول النامية الذين استفادوا من صندوق التبرعات الاستثماري
٤-٦	عدد المتبرعين من أعضاء السلطة لصندوق التبرعات الاستثماري (حسب الصندوق)
٥-٦	عدد المتبرعين من غير أعضاء السلطة لصندوق التبرعات الاستثماري (حسب الصندوق)
٦-٦	تحديد النهج الممكنة لتسيير أعمال المؤسسة بصورة مستقلة، بما في ذلك الإجراءات والمعايير المتعلقة بإقامة المشاريع المشتركة

٣٢ - والبيانات المتعلقة بجميع مؤشرات الأداء المقترحة حاليا في إطار التوجه الاستراتيجي ٦ متاحة ويمكن الإفادة بها.

التوجه الاستراتيجي ٧

ضمان التقاسم العادل للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية

٣٣ - يركز التوجه الاستراتيجي ٧ على التزام السلطة باعتماد قواعد وأنظمة وإجراءات تكفل تقاسم الفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة في المنطقة تقاسما منصفًا (الفقرة ٢ من المادة ١٤٠ من الاتفاقية) وكذلك الفوائد المحتملة التي يمكن ورودها (الفقرة ٤ من المادة ٨٢). وستقيّم قدرة المنظمة على الوفاء بهذا الالتزام من خلال اعتماد آلية تتيح التقاسم العادل للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية.

٣٤ - وقد أفضى النظر في عوامل قياس تنفيذ التوجه الاستراتيجي ٧، المذكورة أعلاه، إلى تحديد المؤشر التالي:

مؤشر الأداء

١-٧ اعتماد آلية لإتاحة التقاسم العادل للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية

٣٥ - والبيانات المتعلقة بمؤشر الأداء هذا متاحة ويمكن الإفادة بها.

التوجه الاستراتيجي ٨

تحسين الأداء التنظيمي للسلطة

٣٦ - يتمثل الغرض من التوجه الاستراتيجي ٨ في تعزيز أداء المنظمة ككل، بما في ذلك أداء أجهزة السلطة وهيئاتها الفرعية وأمانتها. وسيقيّم ذلك من خلال النجاح في إنجاز النواتج المحددة بحلول التاريخ المستهدف (مؤشر الأداء ٨-١).

٣٧ - ويتضمن تقييم فعالية السلطة عموما العمليات والخدمات أيضًا، وكذلك الموارد البشرية والمالية. وفيما يتعلق بالعمليات والخدمات، سيتمثل مؤشر حاسم على أداء المنظمة في وضع وتنفيذ خطة استراتيجية، تكملها خطة عمل رفيعة المستوى وما يتصل بهما من خطط عمل ووثائق تخطيط أخرى ضرورية لإنجاز ولاية السلطة (مؤشر الأداء ٨-٢).

٣٨ - وسيكون من الضروري أيضا رصد السلامة المالية للسلطة. وسيقيّم ذلك عن طريق قياس معدل تحصيل الاشتراكات السنوية مقابل الاشتراكات المقررة (مؤشر الأداء ٨-٣). وسيمثل رصد نسبة الاشتراكات غير المسددة من جانب الأعضاء عاملا أساسيا أيضا (مؤشر الأداء ٨-٤). ونظرا لاتباع المنظمة نهجا أكثر اعتمادا على البرامج في تنفيذ أنشطتها، فسيجري تقييم عاملين. فأولا، لضمان تنفيذ جميع الأنشطة المقررة بما في ذلك أنشطة بناء القدرات، سيكون من الأهمية بمكان تعبئة الموارد اللازمة (مؤشر الأداء ٨-٥). وثانيا، ينبغي النظر في إنشاء قاعدة متنوعة من الجهات المانحة لتقليل مخاطر حدوث نقص في التمويل (مؤشر الأداء ٨-٦).

٣٩ - وقد أفضى النظر في عوامل قياس تنفيذ التوجه الاستراتيجي ٨، المذكورة أعلاه، إلى تحديد المؤشرات التالية:

مؤشر الأداء

١-٨	عدد النواتج المنجزة بحلول التاريخ المستهدف الأصلي
٢-٨	اعتماد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الرفيعة المستوى وما يتصل بهما من خطط عمل أخرى ضرورية لإنجاز ولاية السلطة
٣-٨	النسبة المئوية للاشتراكات المقررة الواردة من الأعضاء (معدل التحصيل)
٤-٨	النسبة المئوية للاشتراكات غير المسددة من الأعضاء
٥-٨	النسبة المئوية للتبرعات الخارجة عن الميزانية إلى الميزانية، وعدد الجهات المانحة الجديدة
٦-٨	النسبة المئوية للتبرعات الواردة من أكبر خمس جهات مانحة

٤٠ - والبيانات المتعلقة بجميع مؤشرات الأداء المقترحة حاليا في إطار التوجه الاستراتيجي ٨ جارٍ جمعها داخل المنظمة ويمكن الإفادة بها.

التوجه الاستراتيجي ٩ الالتزام بالشفافية

٤١ - الشفافية عنصرٌ أساسي من عناصر الإدارة الرشيدة، ومن ثم فهي مبدأ توجيهي أساسي للسلطة في تسيير أنشطتها. وسيقيم أداء المنظمة فيما يتعلق بتنفيذ التوجيه الاستراتيجي ٩ من خلال أربعة مؤشرات. أولاً، عدد أنشطة الاتصال التي اضطلعت بها السلطة لتوعية الجهات المعنية بولايتها ومسؤولياتها في المنطقة (مؤشر الأداء ٩-١). وثانياً، فمن المؤكد أن عدد المبادرات التي دشنتها السلطة لتلقي إسهامات الجهات المعنية سيوفر مؤشراً جيداً على أداء المنظمة فيما يتعلق بتنفيذ التوجه الاستراتيجي ٩ (مؤشر الأداء ٩-٢). وسيكون المؤشر الثالث هو عدد الوثائق الرسمية المتاحة لعموم الناس من خلال الموقع الشبكي للسلطة (مؤشر الأداء ٩-٣). وأخيراً، سيوفر اعتماد وتنفيذ استراتيجية للاتصالات ولإشراك الجهات المعنية مؤشراً أساسياً على عمل السلطة على ضمان إقامة حوار مفتوح وهادف مع جميع الجهات المعنية (مؤشر الأداء ٩-٤).

٤٢ - وقد أفضى النظر في عوامل قياس تنفيذ التوجه الاستراتيجي ٩، المذكورة أعلاه، إلى تحديد المؤشرات التالية:

مؤشر الأداء

١-٩	عدد أنشطة الاتصال التي اضطلعت بها السلطة لتوعية الجهات المعنية بولايتها ومسؤولياتها في المنطقة
٢-٩	عدد المبادرات التي دشنتها السلطة لتلقي إسهامات الجهات المعنية
٣-٩	عدد الوثائق الرسمية المتاحة لعموم الناس من خلال الموقع الشبكي للسلطة
٤-٩	اعتماد وتنفيذ استراتيجية للاتصالات ولإشراك الجهات المعنية

٤٣ - والبيانات المتعلقة بجميع مؤشرات الأداء المقترحة حاليا في إطار التوجه الاستراتيجي ٩ جارٍ جمعها داخل المنظمة ويمكن الإفادة بها.